يوسف حسين كمال

لمواكبة الاستراتيجية الجديدة للدولة ورؤية قطر 2030

إعادة هيكلة إدارات وزارة الاقتصاد والمالية وفقا لأحدث المعايير العالمية

محمد طلبة

بدأت الحكومة خطة جديدة لإعادة هيكلة وزارة الاقتصاد والمالية بجميع إداراتها واستحداث إدارات جديدة وذلك تنفيذا لقرار سمو أمير البلاد المفدى بإعادة هيكلة الوزارة لتتماشى مع التوجهات الجديدة للدولة ورؤية قطر 2030.

وتشمل الخطة استحداث عدد من الإدارات منها إدارة السياسات الاقتصادية وتطوير العمل ليكون وفقا لأحدث المعايير العالمية في الإدارات الحالية التي تشمل إدارة الموازنة العامة وإدارة الإيرادات العامة والضرائب وإدارة الحسابات العامة وإدارة التدقيق العام وإدارة الشؤون الإدارية والمالية وإدارة البحوث والمنظمات وإدارة النظم والمعلومات.. وصرحت مصادر مطلعة بأن التطوير الجديد يأتي استجابة لاستراتيجية التنمية التي يقودها سمو أمير البلاد المفدى والتي ترتكز على تطوير العمل في الوزارات الخدمية بالدولة وفقا لمعايير واليات جديدة ومنها وزارة الاقتصاد والمالية.

وأضافت المصادر أن الإدارة الجديدة – السياسات الاقتصادية -التي تم استحداثها لتنضم إلى الهيكل التنظيمي للوزارة سيكون مهمتها تصميم وإعداد السياسات الاقتصادية الكلية للدولة وتقييم ومتابعة عمل الإدارات الاقتصادية في الوزارات ومتابعة الأداء الحكومي وتنفيذ خطط التنمية بجانب اقتراح السياسات التي تطبقها بحيث تكون مواكبة لاستراتيجية الدولة في إطار منظومة كاملة تشارك فيها كافة إدارات والأجهزة الحكومية.

كما ستقوم الإدارة الجديدة بالمشاركة في وضع السياسات المالية من خلال إعداد الدراسات الاقتصادية والمالية والتحليل والمتابعة وإعداد الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير الأداء المالي والاقتصادي.. إضافة إلى دراسات تحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان التجارة..

وأكدت المصادر أنه من المنتظر الانتهاء من إعادة الهيكلة الشاملة للوزارة خلال العام الحالي أو خلال الربع الأول من العام القادم على أقصى تقدير ليكون العمل بالوزارة على أحدث المعايير العالمية.

من جانبها أكدت وزارة الاقتصاد والمالية على موقعها الإلكتروني سعي الوزارة إلى تحقيق أهداف الخطة المالية التي تتركز حول العمل على تحقيق التوازن بين المصروفات العامة والإيرادات العامة. والاستمرار في تخفيض حجم المديونية العامة وتحسين نمط التدفق النقدي. إضافة إلى تعزيز الاحتياطيات المالية للدولة. والاستمرار في الاستثمار في الموارد الرئيسية للدولة من النفط والغاز والبتروكيماويات، مع التركيز على زيادة التكامل الاقتصادي المحلي. بجانب الاستمرار في تطوير إنشاءات البنية التحتية والخدمات الأساسية من التعليم والصحة لتكون قادرة على استيعاب التوسع المرتقب في الأنشطة الخدمية والإنتاجية. وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي.

واقتراح أهداف وأدوات السياسة المالية بما يتفق مع متطلبات التنمية الوطنية التي تشمل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وتحصيل الإيرادات العامة بما في ذلك جباية الضرائب والرسوم وفقاً للقانون. وتنمية العلاقات المالية الدولية بين دولة قطر والدول الأخرى. واقتراح مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة باختصاصات الوزارة. والإشراف على إقفال حسابات ومصروفات الدولة السنوية. والقيام بدور المراقبة للمرحلة السابقة للصرف من بنود الميزانية العامة في كافة الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى. وأكدت الوزارة دراسة الأوضاع المالية والاقتصادية وتحليلها وتقييم السياسات الضريبية. وإعداد مشاريع التشريعات المالية المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة والعمل على تطويرها وتحديثها. والتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في إعداد الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها. والتعاون والتنسيق مع مصرف قطر المركزي بما يحقق الانسجام بين السياسات المالية والنقدية لخدمة الاقتصاد الوطني.

إدارة جديدة للسياسات الاقتصادية لتقييم ومتابعة الأداء الحكومي وتنفيذ خطط التنمية

وقالت الوزارة إنه تم اعتماد نظاما لإدارة الجودة يعتمد على المعايير الدولية للأيزو "ISO 9001:2000" بهدف توفير خدمات مالية ذات جدوى (كفاءة) وفعالية عالية للقطاع العام والخاص. وترتكز هذه السياسة على الالتزام بالقوانين والأنظمة. وإرضاء العملاء. ورفع مستوى الأداء. وكان سعادة السيد يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمالية قد أصدر قرارا بتعيين مدير ونائب لمدير مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للوزارة.

وقضى القرار بتعيين السيد بدر أحمد القايد مديرا للمشروع، والسيدة همیان منصور الخاطر نائبا لمدير المشروع.

تعيين السبيعي رئيساً تنفيذياً لمجموعة بروة

الدوحة – قنا: أعلنت شركة بروة العقارية أمس تعيين السيد عبدالله بن عبدالعزيز السبيعي رئيساً تنفيذياً لمجموعة بروة العقارية.

وذكر بيان صحفي للشركة نشره الموقع الإلكتروني لبورصة قطر أن التعيين تم بناء على قرار من مجلس إدارة بروة. وكانت بروة قد عينت السيد السبيعي في السابع عشر من أبريل الماضي رئيساً تنفيذياً للمجموعة بالوكالة.

يذكر أن مجموعة "بروة" هي إحدى الشركات العقارية والاستثمارية الهادفة إلى المساهمة في تحقيق النهضة والتنمية المستدامة لدولة قطر، وبناء مستقبلها الواعد من خلال الاستثمار في الأعمال والخدمات والخبرات المحلية والعالمية على السواء. وقد احتلت "بروة" مكانة مرموقة باعتبارها شركة قطرية رائدة في مجال الاستثمار العقاري والخدمات المساندة، وقد حققت نموا سريعا منذ تأسيسها عام 2005 لتضم 21 شركة تابعة وزميلة موزعة على خمس فئات من قطاعات الأعمال هي قطاع العقارات المحلية، وقطاع العقارات الدولية، وقطاع الاستثمار في البنية التحتية، وقطاع خدمات الأعمال، وقطاع الخدمات والاستثمارات المالية.

ويقوم على دعم قطاعات الأعمال هذه مجموعة من شركات خدمات الأعمال، منها شركات إدارة المشاريع وإدارة المرافق والبحث والتدريب، كما تضم المحفظة العقارية للشركة مجموعة من المشاريع العقارية على أرض قطر، بالإضافة إلى الاستثمارات الدولية ومنها مشروع بروة القاهرة الجديدة، ومشروع أوتومير بتركيا ومشروع استراخان بروسيا.

وفضلا عن أنشطة مجموعة "بروة" المتنوعة تحظى الشركة المدرجة ببورصة قطر، برأسمال سوقي قدره 11 مليار ريال، ولديها مصالح ومشاريع تمتد لتغطي 13 دولة خارج قطر.

عبد الله بن عبدالعزيز السبيعي